

## أثر الفساد على التمويل المحلي للتنمية . حالة الجزائر

أ. بن يخلف زهرة جامعة بشار.

أ. د. بونوة شعيب جامعة تلمسان .

### الملخص:

تعتبر إشكالية التمويل محورية بالنسبة لقضايا التنمية، ومع اشتداد المنافسة على رؤوس الأموال الأجنبية في ظل الانفتاح، تظهر الحاجة إلى النجاعة في تجميع واستخدام الادخار المحلي خاصة بالنسبة للبلدان التي تمتلك موارد داخلية قابلة للزوال على شاكلة الجزائر.

في هذه الورقة البحثية سنناقش وضعية التمويل المحلي بالجزائر من خلال الوقوف عند تحليل إمكانيات الادخار الحكومي بتحليل ميزانية البلد وهذا بالنظر إلى الطبيعة الربعية لاقتصاد الجزائر، من جهة مقابلة سنستشعر تأثير الفساد في توجيه هذه الإمكانيات ومنه على التمويل المحلي.

### Résumé:

Le financement est l'un des problématiques qui préoccupe le monde et spécialement les pays en développement. Avec la férocité de la concurrence, paraît le besoin de se baser sur les produits locaux surtout pour les pays qui possèdent les ressources intérieures comme l'Algérie et le grand revenu du pétrole dans ces derniers temps.

Dans cette recherche on parlera de l'impact de la corruption sur l'exploitation d'épargnes étatiques en Algérie et de là, le sujet du développement.

## المقدمة:

يعتبر التمويل عصب التنمية وأساس استمرارها، ولعل المنافسة الشديدة المحتدمة-خصوصا فيما يتعلق باجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية- جراء انفتاح الدول على بعضها في العالم أجمع ساهم من جهته في تكريس الاهتمام العالمي على نطاق واسع بالتنمية ومتطلباتها، التي تترأسها محاولة إيجاد صيغة للمزيج التمويلي الأنسب (المحلي والأجنبي) لكل بلد وفق إمكانياته وتماشيا مع ظروفه، ذلك أنه ثبت أن لا وجود لوصفة تمويل ثابتة تحقق الأهداف التنموية لجملة بلدان العالم مجتمعة مع الإشارة إلى الاختلاف النسبي لكم ونوع الأهداف رغم توافق نسقها العام القاضي بتحسين الظروف الاجتماعية، السياسية والاقتصادية للمواطنين بكل بلد والذي يضم في عمومته التوافق الدولي حول الأهداف الإنمائية للألفية.

من خلال هذه الورقة البحثية، سنخوض في بحث سبل النجاعة في استخدام أكبر قدر ممكن من التمويل المحلي في المزيج التمويلي المقترح لبعث وإنعاش التنمية، وذلك كونه أقل تكلفة كما أنه يجنب العالم النامي عديد الالتزامات التي تجعل العالم المتقدم يتحكم في مساره على المدى البعيد وهذا خاصة بالنسبة للبلدان التي تمتلك محليا موارد تمويلية هامة والتي نعتبر الجزائر أحدها.

فلطالما اعتمدت الجزائر في مسارها على الاقتصاد الريعي المبني على العوائد البترولية التي شكلت مصدرا تمويليا هاما خاصة في فترات ازدهار أسعار المحروقات، كما أودت بالبلد للوقوع تحت قيود والتزامات التمويل الأجنبي (الملموسة والمحسوسة، الآنية واللاحقة) في فترات الركود، ولعل هذه القيود والالتزامات الممتدة إلى اليوم والمستمرة مستقبلا تعتبر أكبر مقلص للخيارات المتاحة أمام البلد لولوج تطلعات شعبه. ولأنه لا يسعنا العودة لتصحيح أخطاء الماضي فلا أقل من أن نعتبر منها ونتجنبها ما أمكننا، ولا نعني هنا العزوف

عن التمويل الأجنبي(الذي لا غنى عنه أبدا ولكن عند مستويات محددة وبشروط معينة) وإنما بمحاولة تكريس دور التمويل المحلي وعدم المغالاة في التمويل المطلق على نظيره الأجنبي.

### إشكالية البحث:

في إطار ما أسلفنا نلاحظ بالنسبة للجزائر غياب النتائج الملموسة لليسرة المالية التي تشهدها البلاد- في الفترة الأخيرة - على صعيد تكوين قاعدة تمويل محلية للتنمية توازي هذه اليسرة على الأقل في الوقت الحالي مما يوحي بخلوع الفساد، وهو ما أثار إشكالية البحث المتمثلة في السؤال المحوري: ما هي حدود تأثير الفساد على نجاعة تعبئة الادخار الحكومي ومنه التمويل المحلي بالجزائر؟

وهي إشكالية قادتنا لصياغة جملة من الفرضيات

### فرضيات البحث:

من منطلق ملاحظتنا المنبثقة من قراءتنا وبحوثنا حول الاقتصاد الجزائري حيننا ومعايشتنا لواقع البلد أحيانا أخرى كونا جملة من الفرضيات التي سنسعى لمناقشة مضامينها من خلال البحث والتي نوجزها فيما يلي:

- الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي مبني على العوائد البترولية لذلك حساسيته لتقلبات أسعارها مرتفعة.

- العوائد البترولية تشجع السياسة الإنفاقية في الجزائر.

- التوسع في السياسة الإنفاقية لم يحقق أهدافه فيما يتعلق بمتغيرات الاقتصاد الكلي (مثل النمو والبطالة).

- يتدخل الفساد كمحدد رئيسي لعدم نجاعة التعامل بإيرادات الدولة والتحكم بنفقاتها.

- ومن خلال محاولته تقصي صحة الفرضيات السابقة، نجد للبحث أبعادا أخرى .

## أهداف البحث:

إضافة إلى تفصي صحة الفرضيات، يهدف البحث في شقه الأول إلى اقتراح محاور عامة وأساسية لتفعيل الادخار الحكومي ومن ثم يحاول خلق جدل توعوي حول خطورة الفساد على التنمية بالجزائر فيما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية خاصة في ظل الوفرة المالية الحالية .

محاور البحث: سنحاول التوصل إلى أهداف البحث من خلال مناقشة المحاور التالية:

### I \_ مناقشة قدرات التمويل المحلي<sup>1</sup> من خلال تحليل ميزانية الجزائر

#### I\_1 مكانة العوائد البترولية في الاقتصاد الجزائري

#### I\_2 تأثير الإنفاق العمومي على تعبئة التمويل المحلي

#### I\_3 تأثير تطورات الميزانية على قدرات التمويل المحلي الحكومي

### II \_ استهداف الفساد لقدرات التمويل المحلية بالجزائر

#### II\_1 نظرة موجزة حول وضعية الفساد بالجزائر

#### II\_2 تحليل تأثير الفساد في الحد من قدرات التمويل المحلية

ملاحظة: في كل البيانات المدرجة بالبحث تم اعتبار البيانات بأخذ رقم بعد الفاصلة ودون تقريب.

### I \_ مناقشة قدرات التمويل المحلي الحكومي من خلال تحليل ميزانية الجزائر:

#### I\_1 مكانة العوائد البترولية في الاقتصاد الجزائري:

---

<sup>1</sup> من خلال البحث نقصد بقدرات التمويل المحلي النماذج التمويلية التالية: (مدخرات القطاع العائلي، مدخرات قطاع الأعمال العام، مدخرات قطاع الأعمال الخاص، تكوين الادخار الإجباري عن طريق التضخم، والإدخار الحكومي)، هذا الأخير الذي نعني به على وجه الخصوص في بحثنا، بسبب اعتماد الجزائر الشبه كلي على مدخرات الحكومة من العوائد النفطية منذ قيامها كدولة مستقلة ووصولاً إلى الظرفية التي نتيحها هذه العوائد من خلال البسرة المالية التي يعرفها البلد مؤخراً.

## أ.التحول من الربيع الزراعي إلى الربيع النفطي بالجزائر:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ أواخر الثمانينيات تحولاً جذرياً شمل توجهات كبرى بعدما تبين هشاشة الاقتصاد الوطني من حيث ضعف الهيكل الإنتاجي وقصوره في استيعاب المداخل المالية الكبيرة التي جنتها الجزائر بفضل ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية بعد أكتوبر 1973، حيث انتقلت الجزائر بقوة من اقتصاد اعتمد في بداياته الأولى على الربيع الزراعي في الستينيات، مروراً بإقامة نسيج صناعي هش في السبعينيات إلى بلد مأخوذ بضخامة الربيع النفطي العالمية في الثمانينيات، إلا أنه ومع البدايات الأولى لأزمة النفط العالمية ظهرت انعكاسات السياسات الاقتصادية بصورة سلبية وقاسية على الدولة والشعب، فارتفع معدل التضخم إلى مستوى قياسي، وعجزت الدولة عن وضع حد لانحياز اقتصادي متسلسل، وأعلنت عدم قدرتها على الوفاء بديونها الدولية، واضطرت إلى جدولة ديونها الخارجية مرتين، حينها بدأت عملية إرساء أسس نظام اقتصادي مفتوح يتراجع معه حضور الدولة ومؤسساتها العامة في النشاط الاقتصادي لحساب القطاع الخاص وفق قواعد اقتصاد السوق كضرورة وطنية وسبيلاً وحيداً لإنقاذ سيادة البلاد، ولم تكن عملية التحول هينة بعد مرور أكثر من ربع قرن من تطبيق نظام اشتراكي شديد التمرکز والتخطيط.

لقد أكد انهيار المعسكر الاشتراكي أن النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر هو النظام السائد والمسيطر، ومنه اتجهت التشريعات إلى إعادة تنظيم شاملة للحياة الاقتصادية وأدواتها مثل تحرير النشاط التجاري الداخلي، وحرية التجارة الخارجية، وخصوصة المؤسسات العامة وفتح المجال أمام الاستثمار الوطني والأجنبي، وتشجيع مشاريع الشراكة، مع إتباع سياسة التحرير الجزئي والتدريجي للأسعار، وبالموازاة مع هذا تم استحداث هيئات لضبط النشاط مثل مجلس النقد والقرض الذي أعاد النظر في ظروف تسيير البنوك، وفي ضبط القرض وتخصيص الموارد، وفي حركة رؤوس الأموال مع الخارج، وواكب هذا قوانين

اجتماعية نظمت علاقات العمل، وضبطت ممارسة الحق النقابي، وحق الإضراب، ووضعت قواعد وضوابط للتشاور الاجتماعي. وهكذا أصبحت الإصلاحات الاقتصادية التي اهتمت بالمؤسسة والاستثمار، والنقد والقرض والأسعار والأجور والتجارة مكتملة للإصلاحات السياسية التي أسست الديمقراطية القائمة على التعددية.

ب.الوقوف على مكانة العوائد البترولية من خلال تحليل الإيرادات النهائية بميزانية الجزائر:

لتقريب صورة أوضح عن مكانة البترول في الاقتصاد الجزائر ومسايرته لتمويل البرامج التنموية، نقترح فيما يلي عرضا موجزا لتطور مكونات إيرادات ميزانية الجزائر من خلال الجدول الموالي:

**ملاحظة:** تتكون الإيرادات الجبائية من: حاصل الضرائب المباشرة+حاصل التسجيل والطابع+حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال+حاصل الضرائب غير المباشرة+حاصل الجمارك، بينما تتكون الإيرادات العادية من حاصل دخل الأملاك الوطنية+الحواصل المختلفة للميزانية+الإيرادات النظامية

الجدول رقم 01:الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الجزائر خلال 2010/1994 (مليار دج )

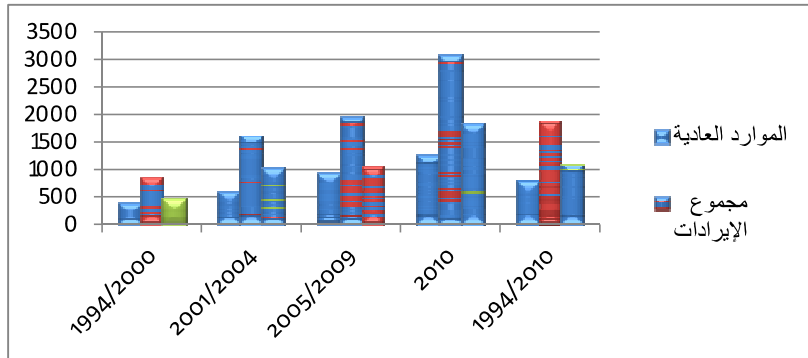
| السنوات | مجموع الإيرادات | الجبائية<br>البترولية | الموارد العادية     |                      |                       |
|---------|-----------------|-----------------------|---------------------|----------------------|-----------------------|
|         |                 | الجبائية<br>البترولية | الإيرادات<br>الأخرى | الإيرادات<br>العادية | الإيرادات<br>الجبائية |
| 1994    | 477.2           | 222.2                 | 68.2                | 10.6                 | 176.2                 |
| 1995    | 611.7           | 336.1                 | 22.9                | 10.7                 | 242.0                 |
| 1996    | 824.0           | 496.2                 | 26.9                | 14.0                 | 286.9                 |
| 1997    | 933.6           | 570.8                 | 32.0                | 17.9                 | 312.9                 |
| 1998    | 784.3           | 378.7                 | 51.4                | 15.7                 | 338.5                 |
| 1999    | 972,7           | 560,1                 | 73,7                | 41.660               | 338,9                 |
| 2000    | 1.124.9         | 720.0                 | 15.4                | 40.015               | 349.5                 |
| 2001    | 1.389.7         | 840.6                 | 43.7                | 107.193              | 398.2                 |
| 2002    | 1.576.6         | 916.4                 | 74.6                | 102.749              | 482.8                 |
| 2003    | 1 631,0         | 1 064,8               | 566,20              |                      |                       |
| 2004    | 1 819,6         | 1 180,4               | 639,23              |                      |                       |
| 2005    | 1 629 7         | 899 0                 | 123 4               | 22 000               | 585 3                 |

|      |        |        |       |        |        |
|------|--------|--------|-------|--------|--------|
| 2006 | 1667.9 | 916.0  | 118.6 | 22.500 | 610.7  |
| 2007 | 1802.6 | 973.0  | 130.5 | 23.000 | 676.1  |
| 2008 | 1924.0 | 970.2  | 130.5 | 68.500 | 754.8  |
| 2009 | 2786.6 | 1628.5 | 150.5 | 86.600 | 921.0  |
| 2010 | 3081.5 | 1835.8 | 132.5 | 44.700 | 1068.5 |

المصدر: من إعداد الباحث عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

وبعد تقسيم المعطيات الواردة في الجدول 01، وفقا للمراحل التنموية (2000/1994 برامج عادية، 2004/2001 برنامج دعم النمو، 2009/2005 برنامج الإنعاش الاقتصادي، 2010 السنة الأولى من البرنامج التنموي الخماسي التكميلي الأخير 2014/2010)، بغية توضيح الرؤية توصلنا للشكل 01.

الشكل رقم 01: التمثيل البياني للإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الجزائر خلال 2010/1994



المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من بيانات الجدول رقم 01

بعد تبسيط المعطيات من خلال الشكل 01 برزت بوضوح مجموعة النتائج التالية:

\* تزايد المجموع العام للإيرادات بوتيرة متسارعة خلال فترات الدراسة المختلفة وذلك بمتوسط عام قدره 1876.09 مليار د.ج وهو ما يؤكد (توافقا مع فرضياتنا) أن الجزائر عرفت يسرة مالية مع مطلع العشرية الأولى للألفية الثالثة.

\* تزايد الإيراد العام كان نتيجة تزايد حصيلة الموارد العادية بنسبة معينة (وبمتوسط عام قدره 790.39 مليار د.ج ممثلا 42.33 % من مجموع الإيرادات)، والجباية البترولية بنسبة أكبر (وبمتوسط عام قدره 1085.739

مليار د.ج ممثلا 57.67 % من مجموع الإيرادات ) وذلك خلال جميع المراحل التنموية. وهو بدوره يؤكد أن اليسرة المالية المتاحة في الجزائر يغذيها البترول كما افترضنا سلفا.

\* إن المحصلة الأساسية لهذه الجزئية تتمثل في صدارة الجباية البترولية لإيرادات ميزانية الجزائر في كل المراحل المقترحة، وخاصة منذ 2001 بسبب ارتفاع أسعار البترول، إذ عرفت الإيرادات تزايدا متواصلا خلال فترة الدراسة التي استمر اعتمادها بدرجة كبيرة على الجباية البترولية حيث مثلت هذه الأخيرة تراوح 57.67% طوال سنوات الدراسة، ولهذا أصبح الاقتصاد الوطني عرضة للمتغيرات الخارجية وخاصة المتعلقة بأسعار النفط.

وعلى هذا الأساس نستشعر تأثير السعر المرجعي للبترول في إعداد ميزانية الجزائر وهو ما نحاول الوقوف عنده بعد عرضنا الموجز فيما يلي للتطورات الحاصلة في الإنفاق العمومي بالجزائر.

## I\_2 تأثير الإنفاق العمومي على التمويل المحلي الحكومي:

حتى يكتمل تصورنا حول مسار التمويل المحلي بالجزائر وبعد العرض الموجز لتطورات إيرادات الميزانية تقتضي الضرورة المنهجية حوصلة مسار النفقات العامة التي تعبر عن صرف الدولة أو أحد هيئاتها العمومية مبلغا من المال بغية إشباع الحاجات العامة، وعليه فهي الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد<sup>1</sup>. بالنسبة لميزانية الجزائر تنقسم فيها النفقات العامة إلى نفقات التسيير، ونفقات التجهيز. وفيما يلي نعرض جدولا يحوصل أهم التطورات الحاصلة في نفقات ميزانية الجزائر بعد الإصلاحات. ومنه نستخلص شكلا توضيحيا

(الشكل 02) بعد تقسيم المعطيات الواردة في الجدول 03

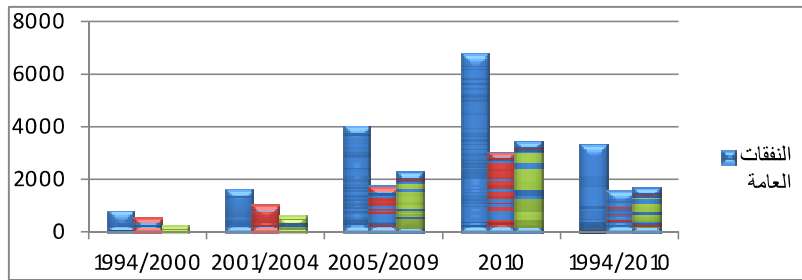
الجدول رقم 02: النفقات العامة في ميزانية الجزائر خلال 2010/1994 (مليار دج )

<sup>1</sup> علي زعدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، دون سنة، الطبعة الأولى، ص31

| المجموع | النفقات العامة |         |               |         | السنوات | الفترة التنموية      |
|---------|----------------|---------|---------------|---------|---------|----------------------|
|         | نفقات التجهيز  |         | نفقات التشغيل |         |         |                      |
|         | النسبة %       | النفقات | النسبة %      | النفقات |         |                      |
| 566.3   | 42             | 235.9   | 58            | 330.4   | 1994    | البرامج العادية      |
| 759.6   | 38             | 285.9   | 62            | 473.7   | 1995    |                      |
| 888.3   | 34             | 297.8   | 66            | 590.5   | 1996    |                      |
| 940.9   | 29             | 275.7   | 71            | 665.2   | 1997    |                      |
| 980.2   | 21             | 208.5   | 79            | 721.7   | 1998    |                      |
| 1098.5  | 26             | 280.8   | 74            | 692.8   | 1999    |                      |
| 1255.5  | 23             | 290.2   | 77            | 328.9   | 2000    |                      |
| 1452.3  | 35             | 503.6   | 65            | 760.9   | 2001    | برنامج<br>الإنعاش    |
| 1602.4  | 34             | 552.2   | 66            | 1050.1  | 2002    |                      |
| 1711.1  | 36             | 613.7   | 64            | 1097.3  | 2003    |                      |
| 1920.0  | 38             | 720.0   | 63            | 1200.0  | 2004    |                      |
| 1950.0  | 38             | 750.0   | 62            | 1200.0  | 2005    | برنامج دعم<br>النمو  |
| 2631.4  | 51             | 1347.9  | 49            | 1283.4  | 2006    |                      |
| 3623.7  | 57             | 2048.8  | 43            | 1574.9  | 2007    |                      |
| 4322.8  | 53             | 2304.8  | 47            | 2017.9  | 2008    |                      |
| 5191.4  | 50             | 2597.7  | 50            | 2593.7  | 2009    |                      |
| 6768.7  | 49             | 3022.8  | 51            | 3445.9  | 2010    | البرنامج<br>التكميلي |

المصدر: إعداد الباحث عن الجريدة الرسمية الجزائرية من 1994-2010 (النسب تقريبية دون اعتبار الفواصل)

الشكل رقم 02: التمثيل البياني لتطورات النفقات العامة في ميزانية الجزائر خلال 1994/2010



المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من بيانات الجدول 02

من خلال الجدول 02 والشكل 02 يبرز ما يلي:

\* نلاحظ عموماً نمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته بوتيرة متسارعة

جدا منذ بداية برنامج الإنعاش الاقتصادي، وهو ما يبرز بوضوح توسع نشاط

الدولة بعد أن كانت محدودة نسبياً في ظل برامج الإصلاح، وهو ما يؤكد طرحنا

بأن الدولة تعيد تكييف أعوانها من خلال الإشراف على التنمية لتحفظ بنموذج الدولة الحامية وهذا في ظل توجهها (الشكلي، المفترض) إلى اقتصاد السوق.

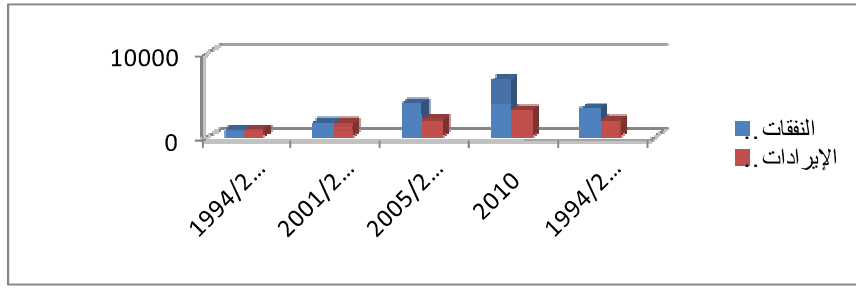
\* مثلت نفقات التشغيل حتى 2010 ما يقارب 59% كمتوسط عام، حيث اتبعت مسارا تصاعديا بنسب متناقصة إلى غاية مرحلة دعم النمو (2009/2005) حيث قدرت نسبة تزايدها بـ 50.02 وهذا بعد أن بلغت 69.57 % في مرحلة البرامج العادية التي تلت الإصلاحات (2000/1994)، وهذا مرورا بنسبة 64.5 % التي سجلتها في مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2004/2001). بالنسبة لسنة 2010 والتي تمثل بداية البرنامج الخماسي التكميلي لبرنامج دعم النمو فقد بلغت نفقات التشغيل 51 %.

\* بالمقابل مثلت نفقات التجهيز حوالي 41 % كمتوسط عام من النفقات العامة خلال الفترة. حيث اتبعت مسارا تصاعديا وبنسب متزايدة، إلى غاية مرحلة دعم النمو (2009/2005) حيث قدرت نسبة تزايدها بـ 49.8 وهذا بعد أن بلغت 30.63 % في مرحلة البرامج العادية التي تلت الإصلاحات (2000/1994)، وهذا مرورا بنسبة 35.75 % التي سجلتها في مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2004/2001). بالنسبة لسنة 2010 والتي تمثل بداية البرنامج الخماسي التكميلي لبرنامج دعم النمو فقد بلغت نفقات التجهيز 49 %.

### I\_3 تأثير تطورات الميزانية على قدرات التمويل المحلي الحكومي:

قبل ولوج تحليل النتائج المحصل عنها لتطورات كل من إيرادات ونفقات الميزانية، نقترح فيما يلي شكلا توضيحيا تطوراتهما معا (نحافظ على نفس التقسيم المقترح) بغية إثراء التحليل.

الشكل رقم 03: التمثيل البياني لتطورات النفقات والإيرادات في ميزانية الجزائر خلال 2010/1994



المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من بيانات الجداول السابقة

\* إن أول ما نلاحظه من خلال الشكل تنامي كل من الإيرادات العامة (حيث بلغ متوسط فترة الدراسة 1876.09 مليار دج) والنفقات العامة (حيث بلغ متوسط فترة الدراسة 3302.26 مليار دج) بشكل ملفت خاصة بعد 2005، وهو ما يشير إلى توسع النشاط الاستثماري بالجزائر وتحولها إلى ورشة مفتوحة.

\* ولعل الملاحظة الأكثر وضوحاً من خلال الشكل، تفوق الإنفاق العام على الإيرادات وبشكل متسارع منذ 2001، ما يثبت السياسة الإنفاقية التي تنتهجها الجزائر لتنفيذ مشاريعها التنموية، ويوضح أن صناع القرار فضلوا أن يعملوا في ظل عجز موازني طالما يوفر صندوق ضبط الإيرادات احتياطياً يستطيعون اللجوء إليه (فوائض البترول) إضافة إلى التفاؤل المتعلق بأسعار البترول والذي جعل السعر المرجعي للبترول من 19 دولار للبرميل إلى 37 دولار للبرميل (وهو ما سنناقشه في الجزئية المالية). وهو ما يشير مرة أخرى إلى تحكم أسعار البترول بالاقتصاد الجزائري.

### تحليل النتائج:

اتصفت الموازنة العامة الجزائرية بالعجز المزمن والمستمر خلال أغلب سنوات الدراسة ابتداء من سنة 1992 وبحدة أكبر انطلاقاً من 2001 ويرجع استفحال العجز إلى عجز الإيرادات العامة عن ملاحقة الزيادة في الإنفاق العام. وفيما يتعلق بوضع التوازن العام للاقتصاد الجزائري فإنه يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنوي

بصورة عامة، بعبارة أخرى أن الخلل يعتبر هيكليا في الأساس وقد تمثلت الاختلالات في نمو النفقات العامة بمعدلات أكبر من الإيرادات العامة المتاحة والمحدودة المصادر. صاحب انتقال الجزائر من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد يعتمد على آليات السوق القيام بعملية ضخمة لإعادة توجيه سياساتها المالية، وتمثلت هذه العملية في مجموعة من الإصلاحات الهيكلية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية. كانت السياسة المالية في إطار التخطيط المركزي تركز أساسا على تخصيص العائد المحقق من صادرات المحروقات من أجل توفير الخدمات المدنية ذات الحجم الكبير بالإضافة إلى التحويلات والإعانات العامة لكل من الإنتاج والاستهلاك والقيام ببرنامج ضخم من الاستثمارات العامة غير ذات الأولوية.

وفي عام 1986 تدهورت مظاهر الضعف المالي بدرجة كبيرة عندما انخفضت إيرادات المحروقات، وقد نتج عن هذا اختلالات مالية كبيرة التي ما صاحبها من تراكم من دين خارجي حتى أصبحت خدمات المديونية خطرا يهدد الاقتصاد الوطني. استمرار هذه الاختلالات المالية أجبرت الحكومة على القيام بعمليات تصحيح مالي أكثر قوة في إطار برنامجين بمساندة صندوق النقد الدولي مع مطلع التسعينات كما أن هذه الفترة عرفت ارتفاعا حادا في أسعار النفط مما جعل ميزانية الدولة تحقق فائض غير أن هذا الأخير تحول إلى عجز ابتداء من سنة 1992 وهذا راجع لارتباط الاقتصاد الوطني بالإيرادات النفطية. وبهدف تصحيح الاختلالات المالية والتخفيض من عجوزات الميزانية استمرت الحكومة في تطبيق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني عامة والمتعلقة بالسياسة المالية خاصة وقد نجح برنامج التصحيح المنفذ عام 1994 إلى حدّ كثير في تخفيض عجز الميزانية وقد اتخذت الحكومة السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام كأداة فعالة من أدوات الإدارة الكلية .

وتجدر الإشارة أن السياسة الانفاقية للجزائر تميزت بزيادة معدلات النفقات العامة باستمرار، وأخذت نفقات التسيير حصة الأسد من النفقات الإجمالية ثم تأتي نفقات التجهيز في المرتبة الثانية التي عرفت نوعا من الزيادة خلال البرامج التنموية الأخيرة. أما السياسة الإيرادية تميزت باعتمادها على الجباية البترولية حيث مثلت هذه الأخيرة أكبر من 57% من الإيرادات الإجمالية، غير أن الجباية العادية عرفت نوع من التحسن من خلال الإصلاحات الضريبية المنتهجة، والشيء الملاحظ هو أن نسبة زيادة الإيرادات العامة لم تلاحق زيادة النفقات العامة مما أدى إلى نتيجة تمثلت في عجز الميزانية في أغلب سنوات فترة الدراسة وبالتالي أصبح التوازن الداخلي مختلا وراجعا إلى تأثير التوازن الداخلي بالمتغيرات الخارجية لاعتماده على الإيرادات النفطية، وكذا ارتفاع أسعارها.

وأخيرا نخلص إلى أن التوازن الاقتصادي العام للجزائر يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنوي بصورة عامة والمتمثل في العجز الموازي الناتج عن زيادة النفقات بمعدل أكبر من الإيرادات هذا من جهة وتقلب أسعار النفط من جهة أخرى.

وكخلاصة لما تقدم نستطيع القول أن البترول هو العصب المحرك للتنمية بالجزائر حيث تشكل عائداته المصدر الأول للتمويل المحلي. وفي ظل ارتفاعه مؤخرا يعتبر نقطة قوة عظمى للتمويل المحلي بالجزائر وذلك في الوقت الحاضر بفعل ارتفاع السعر المرجعي<sup>1</sup> له، والمستقبل من خلال تنميته

---

<sup>1</sup> السعر المرجعي للبترول :وهو الذي تعد على أساسه ميزانية الدولة وفقا للتنبؤ بأوضاع السوق، وبما يتوافق مع الخطة التنموية.

للاحتياطي الوطني الذي يتجلى من خلال التطورات الأخيرة في صندوق ضبط الإيرادات<sup>1</sup> كما يتضح من خلال الجدول 03.

الجدول رقم 03: السعر المرجعي للبتروول وصندوق ضبط الإيرادات خلال 2008/1998

| السنة              | 1998 | 1999 | 2000  | 2001  | 2002 | 2003 | 2004 | 2005  | 2006  | 2007  | 2008 |
|--------------------|------|------|-------|-------|------|------|------|-------|-------|-------|------|
| س.م.               | 15   | 19   | 19    | 22    | 19   | 19   | 19   | 19    | 19    | 19    | 37   |
| ص.ض.إ.<br>مليار دج | -    | -    | 453.2 | 123.8 | 2650 | 4489 | 6234 | 13688 | 17980 | 17388 | 6486 |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على : تقارير وزارة المالية

من زاوية مقابلة تمثل النفقات بدورها نقطة قوة للتمويل المحلي ولكن المستقبلي في حالة تم ترشيدها وتوجيهها نحو ما يخلق بديلا استراتيجيا عن البترول لخلق الثروة. وعلى هذه الخلفية يتضح أن قدرات لتمويل المحلية بالجزائر ورهاناتها وفقا لرؤية البحث نستطيع حوصلتها في المحاور الثلاث التالية: 1- تسيير الفائض المالي. 2- ترشيد الإنفاق العام. 3- تنمية الاحتياطي الوطني (ص.ض.إ.).

بعد توضيح رؤيتنا لمحاور تفعيل التمويل المحلي بالجزائر، وفي ظل استفحال الفساد بالبلد، نستشعر ضلوع هذا الأخير في الحد من القدرات المحلية للتمويل وهذا ما سنناقشه فيما يلي:

## II\_ استهداف الفساد لقدرات التمويل المحلية بالجزائر:

قبل محاولة إبراز مكامن الفساد في جهاز التمويل المحلي بالجزائر، ارتأينا كضرورة منهجية أن نستعرض في عجالة (وفقا لغاية البحث) وضعية الفساد بالجزائر لنستشف خطورته.

### II\_1 نظرة موجزة حول وضعية الفساد بالجزائر:

<sup>1</sup> صندوق ضبط الإيرادات: يهدف إلى ترشيد استهلاك الموارد الطاقوية والتحوط للمستقبل (تفادي تقلبات البترول التي تؤثر على الاقتصاديات المرتبطة بها)، وموارد هذا الصندوق هي الفارق بين سعر برميل النفط في السوق العالمية وسعره المرجعي المعتمد في إعداد الميزانية السنوية، وبهذا يعتبر فعلا لامتناس فائض الإيرادات الجبائية

أ.الرؤية العالمية للفساد بالجزائر:إن الأهمية الكبيرة المتنامية التي تحظى بها منظمة الشفافية الدولية كأكبر مؤسسة غير حكومية مناهضة للفساد والرشوة بالعالم لا تترك بدا من تلمس مسار الفساد بأي بلد من خلال تقييم هذه الأخيرة له.وهو ما دفعنا فيما يلي لتبيين تطورات الفساد بالجزائر وفقا لمؤشرها.

**ملاحظة :** مؤشر الفساد بالجزائر لم يتم حسابه إلا بعد توقيع معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003.

الجدول رقم(04):تطورات مؤشر مدركات الفساد بالجزائر (2010/2003)

| السنة   | 2003   | 2004 | 2005   | 2006   | 2007   | 2008   | 2009    | 2010 |
|---------|--------|------|--------|--------|--------|--------|---------|------|
| المؤشر  | 2.6    | 2.7  | 2.8    | 3.1    | 3.0    | 3.2    | 2.8     | 2.9  |
| الترتيب | 133/88 | -    | 159/97 | 163/84 | 178/99 | 180/92 | 180/111 | 105  |

المصدر :من إعداد الباحثة استنادا إلى تقارير منظمة الشفافية الدولية(مواقع الأنترنت)

تؤكد النتائج الموضحة من خلال كل من الجدول أن الجزائر ما فتئت تحتل مراتب غير مشرفة في سلم الفساد منذ أخذها بالاعتبار ضمن الدول التي تقيمها منظمة الشفافية الدولية، وإذا اعتبرنا أن الاعتماد في وصف مسار الفساد في البلد على الترتيب أقل موضوعية، كون عدد البلدان الخاضعة للتقييم متغيرة فإن علامة المؤشر الذي يعتبر نفسه بالنسبة لجميع البلدان تؤكد بدورها المستوى المتدني للجزائر فيما يتعلق بمستوى النزاهة. حيث نلاحظ أن أعلى علامة سجلها المؤشر كانت 3.2 سنة 2008 وهي علامة تظل بعيدة جدا عن أعلى علامة مسجلة في نفس السنة وهي 9.3 والتي أحرزتها كل من نيوزيلندا والدانمارك (وفقا لتقرير مؤسسة لشفافية الدولية)، وأكثر من هذا فإن هذه العلامة تظل بعيدة كل البعد حتى عن العلامة الوسطى( 5 من عشرة) وهو ما يشير إلى المستوى المرتفع للفساد بالجزائر.

على مدى سبع سنوات كاملة انحصر مؤشر الفساد بالجزائر بين القيمتين 2.6 إلى غاية 3.2 محققا تحسنا نوعيا بقيمة 0.8 فقط، وهي قيمة لا تبشر أبدا بالخير بالنسبة لبلد يشهد أوضاعا مالية مريحة ويراهن على الاستثمار الأجنبي

والشراكة الخارجية للنهوض بالتنمية والاستمرار في الاقتصاد العالمي وهو ما يتطلب جهودا ضخمة لتوفير الأمان الاقتصادي الذي لا يتأتى إلا من خلال نتائج قياسية (وليست رمزية) فيما يتعلق بمستوى الفساد. ولعل عودة تراجع مؤشر الفساد بالنسبة لسنتي 2009 و2010 بقيمتي 2.9 على التوالي بعد بلوغه قيمة 3.2 سنة 2008 يؤكد تذبذب وضعية النزاهة بالبلد. وينذر بالأخطر.

وحتى لا نخوض في تفاصيل قد تحيد بنا عن غاية البحث، نخلص اختصارا إلى التأكيد على التنامي المستمر لظاهرة الفساد بالجزائر رغم التحسنات الطفيفة جدا في المؤشر والتي قد نعتبرها مهمة إذا قسناها بالمؤشرات الكلية الإيجابية نسبيا والمتأتية من اليسرة المالية للعوائد البترولية، هذا إضافة إلى تذبذب وعدم استقرار مساره نحو الارتفاع، وهو ما يعكس عدم تواجد الإرادة السياسية الفعلية لمكافحة الفساد والتي توازي الجهود الشكلية المبذولة في السياق (جملة القوانين الصادرة في السياق).

**ب. تطور الفساد بالجزائر:** إن الوضعية المزرية للفساد بالجزائر في الوقت الراهن لم تنشأ فجأة وإنما كانت نتيجة مخاض أخطاء متراكمة منذ وحتى قبل ظهور لجزائر المستقلة، ودائما دون إسهاب ارتأينا أن نلخص أهم محطات الفساد بالجزائر للوقوف على أصوله بغية محاولة إدراك طبيعته الحالية وتوقع مساره المستقبلي ومن ثم استشعار حدة خطورته على التنمية عموما والتمويل المحلي بشكل خاص.

\* إن تاريخ الفساد بالجزائر يعود إلى العهد التركي، وتمثلت أسباب ترسخه في بعد الإدارة عن تلبية المطالب الشعب، واتصافها بالصبغة العسكرية لا المدنية، وسعيها الحثيث لخدمة مصالح ذوي النفوذ وهو ما أوجد فقدان الثقة بين الإدارة التركية والمواطن الجزائري. وتتميز هذه المرحلة بإدارة المالية ضعيفة وغير

كفاءة، حيث لم تحدث توازنا حقيقيا في توزيع النفقات العامة، التي ذهب الجزء الأكبر إلى رجال السلطة العليا<sup>1</sup>.

\* كثاني محطة للفساد بالجزائر، يعتبر تاريخ الفترة الاستعمارية مليء بشتى أنواع الفساد بداية من استسلام رؤساء القبائل "الرشوة الاستعمارية شوهدت سلطة رؤساء القبائل الذين انتموا لقاء خدماتهم الوفية، كما أن القدرات الإدارية القانونية والضريبية لم تكن معرفة"<sup>2</sup>. وقد تميزت هذه الفترة بتنامي الفساد في السمة العسكرية ذات النزعة المركزية الشديدة التي تمثلت في قبضة السلطات العسكرية على الأجهزة الإدارية وتوجيهها نحو مصالح الفرنسيين وأعوانهم على حساب أصحاب البلاد الشرعيين<sup>3</sup>.

\* إن الجزائر وبحكم كونها خرجت من فترة استعمارية مريرة - وجدت إثرها كثيرا من جاراتها تنتهج أسلوب الاقتصاد المسير كنمط وأسلوب سائد أفرز مفهوم الدولة الحامية<sup>4</sup> - لم تجد بدا من سلك نفس المسار وفي هذا السياق يتوضح أن احتكار الدولة الذي عاش بعد الاستعمار بعفوية يغطي الانقسام المتحفظ للسلطة وأن هذه الإيديولوجية الاجتماعية جاءت لتغطي النهب الذي توسع في كل القطاعات وبالتالي خلق فرصا هامة لاستفحال الفساد<sup>5</sup>، ونستطيع الجزم أن

---

<sup>1</sup> خميس السيد اسماعيل، 1975، القيادة الإدارية والتنظيم الإداري في الجمهورية الجزائرية، الجزائر، ص. 130.  
<sup>2</sup> Talahit Fatiha, 1998, *La corruption: le prix de la contre-réforme*, Libre Algérie n°5, Alger, 9-22 novembre.

<sup>3</sup> خميس السيد اسماعيل، 1975، القيادة الإدارية والتنظيم الإداري في الجمهورية الجزائرية، الجزائر، ص. 140.  
<sup>4</sup> الدولة الحامية أو الدولة المالكة هو مفهوم تمخض عن الشعور القومي لدى الدول الخارجة من الاستعمار والذي يفيد بضرورة المشاركة الجماعية لخيرات البلد تحت سلطة الدولة التي ينبغي لها أن تسيّر الاقتصاد وفق حاجة الشعب فتصبح الدولة بذلك ممسكة بكل أطراف الاقتصاد ومسؤولة عن تسييره وفق الخطط التنموية المرسومة لخدمة الشعب لترسيخ الفكرة

أنظر في :د. عجة الجيلالي، 2007، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية الجزائر.

<sup>5</sup> Talahit Fatiha, 1998, *La corruption: le prix de la contre-réforme*, Libre Algérie n°5, Alger, 9-22 novembre.

الوقوع في الاحتكار العمومي الذي أسسته الدولة الحامية لم يولد سوى الإثقال بالديون وأن الاقتصاد الجزائري لم ينتج شيئا غير عوائد الطاقة. إن هذا الانسداد الخطير جعل المسؤولية بالقطاع العام مجرد وسيلة للربحية غير المحدودة في منافع الدولة والتريح منها شخصيا. وبهذا تم توجيه الخطط القومية التنموية وفق المصالح الشخصية لفئات معينة وهو ما حاصر الاقتصاد الجزائري، مما أوجب عملية الإصلاح التي ظهرت مع برامج التعديل الهيكلي التي فرضها FMI ومفاهيم إعادة جدولة الديون وهي ما يعرف بالمرحلة الانتقالية. لقد أشارت تحاليل الفساد إلى هذه المرحلة بعمق، حيث أن الجزائر هنا عرفت تحولا مهما بتاريخها الاقتصادي، كونها شهدت انتقالا جذريا للقرارات الكبرى الناتجة عن تسيير الدولة للاقتصاد، و لكن الوعي لدى المنتخبين كان لم يكتمل بعد فانحصرت التعديلات في نظرة تكنوقراطية لم تجتهد بالشكل المطلوب للوصول إلى عمق التعديلات وهكذا بدت محاولات الإحاطة بمشكلة الفساد شكلية لا تعدو نطاق الخطب والتقارير ما خلق وضعية خطيرة أين تم اتهام عدد كبير من الشخصيات البارزة بالتحايل لكنهم بقوا دون عقاب، بل أكثر من ذلك فقد حافظوا على مراكزهم وكامل صلاحياتهم<sup>1</sup>. وقد انتهت تحاليل هذه الفترة، لأن الفساد وبدل أن تقيده الإصلاحات أصبحت ثمنا عكسيا له<sup>2</sup>، فما حدث هو مجرد تغيير لأشكاله وتحوطه عن طريق تنظيمه المحكم في شبكات قوية تحميه.

لعل أكبر محفز للفساد بالجزائر هو الموقف المتذبذب والغامض للتوجه الاقتصادي الجزائري (الذي يشكل بيئة مثالية لممارسات الفساد) ذلك أنه وبعد توجيهها المعلن نحو اقتصاد السوق، وجدت الجزائر نفسها مضطرة لإعادة وزن الدولة إلى الحياة الاقتصادية في كل المجالات (عودة لغة المخططات في

---

<sup>1</sup> Hadjadj Djilali, (2001), *Corruption et démocratie en Algérie*, La dispute, Paris.

<sup>2</sup> Talahit Fatiha, 1998, *La corruption: le prix de la contre-réforme*, Libre Algérie n°5, Alger, 9-22 novembre.

الخطاب الحكومي) وهذا بحكم احتياجات الفترة من جهة، والوفرة المالية التي حققتها العوائد البترولية والتي يجب أن تتوجه نحو التنمية بإشراف الدولة من جهة أخرى. وهو ما جعل الجزائر تقف بين الإشراف المركزي على المشاريع الكبرى للتنمية، والالتزام بالضغوط والقيود المنجزة عن الاتفاقات المبرمة في إطار التوجه لاقتصاد السوق.

وكخلاصة لما سبق فإن الرشوة في الإدارة الجزائرية ليست وليدة اليوم بل هي نتاج لتراكمات عدة مراحل، حيث غدت كل مرحلة بخصائص وصفات معينة لتتكيف استعدادا للمرحلة اللاحقة، ولعل هذا هو سر قوة الظاهرة وشمورها الذي انتقل بها من مباحثات الانحراف الموروث عن العهدين التركي والفرنسي، إلى النهب الممنهج تحت أعين الدولة الحامية، ومن ثم السطو على مخصصات التنمية التي أولاها لها الإصلاح الاقتصادي، لنصل إلى النهب المكشوف الذي يتحدى أصوات المكافحة.

## II\_2 تحليل تأثير الفساد في الحد من قدرات التمويل المحلية:

أ. تطورات مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري نسبة إلى حركات الميزانية:

إن معاشتنا للواقع الجزائري جعلتنا نلتفت إلى التناقض بين التصريحات الإيجابية لتطور مستويات الأداء الاقتصادي من مصادر محلية غالبا وحتى أجنبية وبين الوضع الاجتماعي السائد فعلا. من خلال هذه الجزئية سنعرض بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري مجتمعة لملاحظة اتساق تطور مسارها في محاولة لكشف معالم التناقض المذكور.

الجدول رقم(05) :تطورات بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري (2007/1999)

| السنة | النتائج الداخلي<br>الخام مليار دج | نسبة النمو % | نسبة البطالة % | الدين الخارجي<br>مليار دولار |
|-------|-----------------------------------|--------------|----------------|------------------------------|
| 1999  | 3213                              | 3.2          | 29.2           | 27.99                        |
| 2000  | 4099                              | 2.2          | 29.5           | 25.27                        |
| 2001  | 4242                              | 2.1          | 27.3           | 22.58                        |

|       |       |     |        |      |
|-------|-------|-----|--------|------|
| 22.82 | 25.9  | 4.1 | 4455   | 2002 |
| 23.52 | 23.71 | 6,8 | 5149,3 | 2003 |
| 22.15 | 17.7  | 5.1 | 4935,6 | 2004 |
| 16.83 | 15.26 | 5.4 | 5312,7 | 2005 |
| 5.58  | 12.3  | 5.7 | 5727,3 | 2006 |
| 4.88  | 11.8  | 4.6 |        | 2007 |

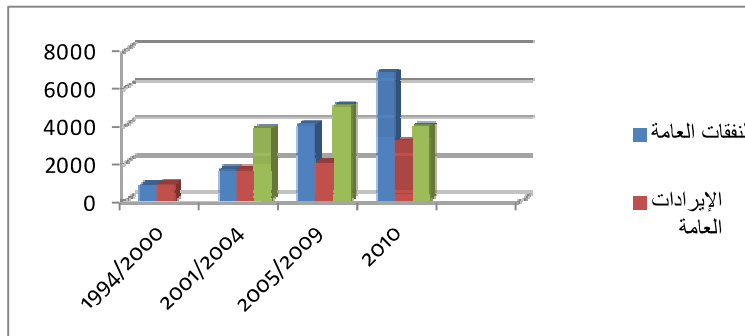
يتضح من الجدول أن هناك تحسنات نوعية في مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي للجزائر منذ سنة 1999، تاريخ بداية برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث تزايدت قيم الناتج الداخلي الخام مرفوعة بتزايد نسب النمو. وبالمقابل تناقصت نسب البطالة وكذا الدين الخارجي

**Sources:** statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report

#### تقارير وزارة المالية الجزائرية (الناتج الداخلي الخام)

فعلا إن النظرة الأولية تفيد بتحسن الحياة الاقتصادية بالجزائر، وهو ما لا يمكننا نفيه لكننا نود تقريب صورة استياء المواطن رغم هذا، والذي يعزى حسبنا إلى أن التحسن الحاصل لم يكن بالمستوى لمطلوب والمتوقع وهو ما يظهر من خلال مقارنة تطورات مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري نسبة إلى حركات الميزانية.

#### الشكل رقم 04: تطورات النمو نسبة إلى التطورات الحاصلة في الميزانية



المصدر: من إعداد الباحث وفقا لمعطيات الجداول 05، 03، 04

بالفعل بعد ضم حركات النمو إلى حركات الميزانية يتضح أنه رغم الزيادة المسجلة في النمو من فترة مخطط الإنعاش الاقتصادي إلى فترة دعم النمو، إلا أن هذه الزيادة تبقى قليلة مقارنة بالزيادة المسجلة في كل من النفقات العامة والإيرادات العامة، خاصة ما يتعلق بالنفقات (بالأخذ بعين الاعتبار أن الإيرادات محدودة بالسعر المرجعي للبتروول ولو أننا نضيف حصيلة صندوق ضبط الإيرادات إلى الإيرادات يتضح الفرق بشكل أكبر). وبنفس الطريقة فإن مستويات البطالة ورغم تراجعها لم تكن موازية للكُم الهائل الذي صرف لتقليلها. وبالمحصلة نجد أن مستويات أداء الاقتصاد الجزائري رغم تحسنها لا توازي الإمكانيات المسخرة لها (والتي تتيحها العوائد البترولية) في دلالة واضحة على وجود الفساد كعائق أساسي لتفعيل التمويل المحلي.

فعلا نستطيع الجزم هنا بأن العوائد البترولية تجتذب الفساد بشكل يضعف الأداء الاقتصادي ومنه إضعاف قدرات التمويل المحلية.

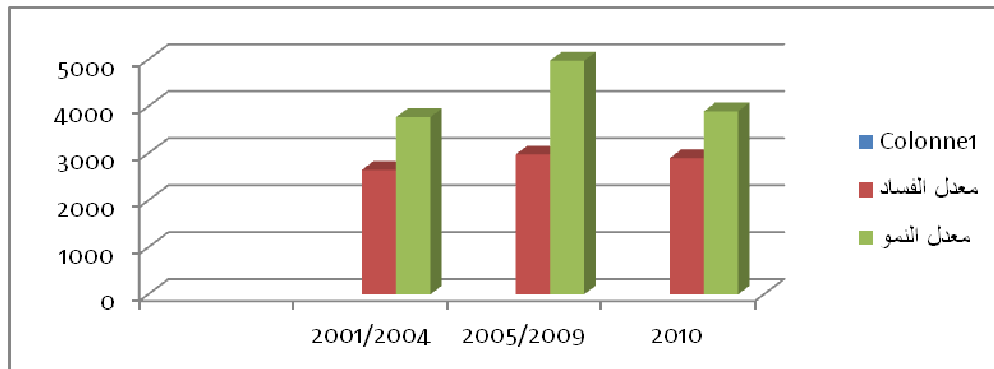
ب. تأثير الفساد على كل من النمو والإنفاق العمومي: سنحاول فيما يلي إبراز تأثير الفساد على النمو بمقابلة تطوراتهما منذ 2003 من خلال الشكل 05 وفقا للمعطيات الواردة في البحث.

وكما نلاحظ يتضح من خلال الشكل مسايرة مؤشر الفساد لمعدل النمو من مرحلة تنموية لأخرى وباتساق كبير وهو ما يوضح تأثير الفساد على النمو. وقد اكتفينا في هذا الصدد بملاحظة تطورات كل من الفساد والنمو لاستشعار العلاقة بينهما لكون محاولة الاعتماد على حساب معامل الارتباط بينهما تكون غير مجدية بسبب كون متغيرات السلسلة الزمنية النمو والفساد قليلة (لم يتم احتساب مؤشر الفساد بالجزائر حتى سنة 2003).

**ملاحظة :** ارتفاع مؤشر الفساد يعني ارتفاع درجة النزاهة، وبالتالي العلاقة الطردية تعني أن مستويات أعلى من النزاهة تحقق مستويات أعلى من

النمو. (مؤشر الفساد ينحصر من 0 الأكثر فسادا إلى العشرة الأقل فسادا والأكثر نزاهة).

الشكل رقم 05: تطورات النمو نسبة إلى التطورات الحاصلة في الفساد (2003-2010)



المصدر: من إعداد الباحث وفقا لمعطيات البحث

\*فيما يخص العلاقة بين الفساد والإنفاق العمومي فهي واضحة وصريحة من خلال عديد الدراسات الاقتصادية التي أوضحت معالمها<sup>1</sup>، ونجد أن هذه المعالم مجتمعة وبشكل مكثف تمثل ميزة اعتيادية في الاقتصاد الجزائري وهو ما نرجع

<sup>1</sup> تم الانتباه إلى العلاقة بين الفساد والإنفاق العمومي منذ زمن ليس بالقريب، ودليل ذلك الدراسة المنهجية التي أجريت عن تأثير الفساد على المالية العامة للحكومة والتي قام بها تانزي ودافودي (Tanzi & Davoodi 1977) وتوصلا إلى النتائج التالية:

- يؤدي الفساد إلى زيادة حجم الاستثمارات العامة على حساب الاستثمار الخاص لكون العديد من بنود الإنفاق العام طيبة لتلاعب كبار المسؤولين في الحصول على رشاوي.
  - يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا عن التشغيل والصيانة، للإنفاق على معدات جديدة.
  - يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا عن حاجة الصحة والتعليم للتمويل، لأن هذه النفقات بالمقارنة مع نفقات المشاريع الأخرى، هي أقل سهولة على المسؤولين في انتزاع الربح.
  - يقلل الفساد من إنتاجية الاستثمارات العامة والبنية التحتية للبلاد.
  - قد يخفف الفساد من ضريبة الدخل لأنه ينال من قدرة الحكومة على جمع الضرائب والرسوم.
- (شانغ جن وي Shang-Jin Wei، ورقة بعنوان Corruption in Economic Development: Beneficial Grease, Minor Annoyance, or Major Obstacle مقدمة إلى حلقة العمل حول النزاهة في الحكم في آسيا التي نظمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية فرع تايلند، وانعقدت في بانكوك خلال الفترة 29 حزيران إلى 1 تموز عام 1998).

إليه السخط الاجتماعي المزامن لارتفاع قيمة النفقات بما يفترض أنه يخدم الصالح العام، فالمتغير الذي يقلب الموازين حسب رؤيتنا ما هو إلا الفساد. إذا كان لا يزال من الممكن اليوم التحكم في دعم توازنات الميزانية بفضل الوفرة التي يتيحها صندوق ضبط الإيرادات، فإن المستقبل ينطوي على الكثير من المخاطر على مستويات الوفرة المالية لأنها مرتبطة بالتغيرات التي يشهدها سعر البترول في السوق العالمية (كما أسلفنا)، ولمواجهة هذه الاحتمالات لا بد من عقد العزم على التوجه نحو التخفيف من النفقات العامة أو بمعنى أدق ترشيد هذه النفقات منذ إعدادها والإشراف عليها حتى تحقيق النتائج المتوقعة منها، ويتطلب هذا إعادة النظر في السياسات الحالية فيما يتعلق بدعم الأسعار والمساعدات المالية الاجتماعية، أي الاتجاه مجدداً إلى سياسة تقشفية سيتحمل عبأها المواطن بالدرجة الأولى لصالح مستقبل أكثر أماناً.

### خاتمة:

من خلال مناقشتنا للموضوع المثار في هذه الورقة خلصنا إلى النتائج التي نختصرها فيما يلي:

- تأكيد الفرضيات المقترحة في بداية البحث.
- الفساد يبرر السخط الاجتماعي الذي تشهده الجزائر رغم الراحة المالية التي تشهدها والسياسة الإنفاقية الموسعة التي تنتهجها والتي من المفروض أنها موجهة لتحقيق رفاهية الأفراد.
- إن توجه الجزائر المفروض نحو الاستقلالية لا يزال يتسم بالشكلية، خاصة مؤخراً وهذا ما استنتجناه من خلال عودة لغة المخططات والعمل على تركيز دور الدولة في الاقتصاد من خلال إشرافها على التنمية، وخاصة على توزيع أموال التنمية وهو يفتح حيزاً للجدل عن مكانة الفساد في هذه الظروف.
- إن مشكلة التمويل في الجزائر تتعدى مجرد الحصول على الأموال، فهي تنزلق إلى كيفية التعامل مع هذه الأموال بأنجع طريقة ممكن.

-التوسع في السياسة الإنفاقية لا يعتبر توجهها اقتصاديا بقدر ما يشار إليه كتوجه سياسي لكسب الجبهة الاجتماعية(الشعب) عن طريق إستعراض الجهود الضخمة للحكومة في خدمة التنمية،ومن جهة مقابلة احتواء الجبهة الحاكمة(صناع القرار) بتوفير منافذ أكثر للترشح المشروع (الامتيازات) وغير المشروع(الفساد والرشوة).

#### المراجع:

\* خميس السيد اسماعيل، القيادة الإدارية والتنظيم الإداري في الجمهورية الجزائرية، الجزائر، 1975.

\* علي زعدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، دون سنة، الطبعة الأولى

\* عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية الجزائر، 2007.

\*أعداد متفرقة من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (1994/2010) .

\*أعداد متفرقة من تقارير وزارة المالية (1998/2008)

\*تقارير منظمة الشفافية الدولية (2003/2010)

\* قانون 84-17 المؤرخ ب07/07/1984 والمتعلق بقوانين المالية

\*شانغ جن وي Shang-Jin Wei، ورقة بعنوان **Corruption in Economic**

**Beneficial Grease, Minor Annoyance, or Major Development:**

**Obstacle** مقدمة الى حلقة العمل حول النزاهة في الحكم في آسيا التي نظمها

برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية فرع

تاييلندا، وانهقدت في بانكوك خلال الفترة 29 حزيران الى 1 تموز عام

1998.

-Talahit Fatiha, 1998, *La corruption: le prix de la contre-réforme*,

Libre Algérie n°5, Alger, 9-22 novembre.

- Hadjadj Djilali, (2001), *Corruption et démocratie en Algérie*, La dispute, Paris.
- Statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report.